

فان الضمان على الذي دون الواضع الموقوف **قوله** وقرب السهمي فيض بله فقط
قوله ومن وقع في بئر بل جذب تاج **قوله** او بعضهم في الواقع عليهم
لكن وقوع انفسهم تاج **قوله** ايضا عاقلة او بعضهم في اوقات الخاتم او بعضهم
بوقوع من بعدهم عليه كما صح به في القنع ويؤخذ من كلام المحرر واما ان لم يمت كل واحد
منهم او بعضهم الاستقوط من تاج الاستقوط فقط عليهم فانه الثالث هو الذي
يختص عاقلة بضمان من سقطه في السقوط كما صح به في القنع شهاب فتوى
قوله عهد بل هو فعل بنفسه **قوله** عليه اي عاقلة الرابع **قوله** وان جذب الاول
الثاني في قوله والثاني على الاول والثالث قد يتوقف في وجه هذا الجواب فان
مقتضى الظاهر ان تكون دية الثاني على الاول الجاذب له وعلى الرابع لوقوعه من
غير جذب الثاني واما الثالث فالجاذب له هو الثاني فيكون يتوقف ان يكون
وقوعه غير مضمون وقد يوجد ما ذكره المحرر بان السبب في وقوع الدية هو الثاني
الجاذب له فحين ما حصل حسنة قبلها صارت دية الثاني كما قال في القنع الاول
والثالث نصفي اما الاول فلينبغي له الثاني واما الثالث ويؤثر ان كان مجزوا
لثاني لكنه حينئذ الرابع مضمون بالثاني بسببه ومن هنا يظهر وجه ما ذكره
المحرر ايضا من قوله ودية الاول على الثاني والثالث نصفي فانما الوجه على
الثاني بصفة الدية يقع كونه مجزوا وبالاول كونه مضمون ما حصل بسبب الثالث
لجذب الثاني له او جواز على الثالث النصبة الاخرى كونه مجزوا بالكون في مضمون
ما حصل بسبب الرابع الجذب للثالث فقدر به هذا فلعلك لا تجد في
كتاب بل هو مما يقع به التكثير الوهاب **قوله** ايضا على قوله والثاني
الثالث ولئن حمل في جذب الجاذب والذاتية بالذات الجذب والمذوق بسببها
لا ينسب حامله وعلا باعته وهو الذي تقتضيه القواعد الصحيحة في الذم
امرا احتمالا والمضابط في الجذب مع عدم إمكان التماثل صان كل من الاول
مجزوا ودية الاول مضمون فقط والاخر مضمون فقط والوساطة صانته صفة
باعتباري وكثير لم يرد شيء بسبب غيره فضا للذم الغير في الاول فقلية
الكل وان جعل التعلق من الجذب ونفس الوقوع فالوقوع مقدر على الجذب لانه
فرع على سبب التعلق بسبب الوقوع حصل التعلق بما او باحد مجموع السكان في العمل
يلعب الجذب والذم في ضمن الواقع القادر على التماثل فاما الذم مع عدم التماثل
فهو على الجذب فالاول مضمون فقط والوساطة صانته مضمون في الاعتبارات
لكن هذا لا يضمن الذم مع عدم التمسك به في زمان وقوعه فقط
على الجذب وان اشترك الجذب والذم في القتل فلهما والوقوع يقع لهما فاما
الذم بنفسه في الذم الاخير فهو ضمان لا يصحون **قوله** على الثالث اي عاقلة

قوله

قوله والثاني الإقرار بالظهور الموقوف فيما كتبه على المحرر يعني له هلك من وقته ووقته
الثالث والرابع اما ان هلك من وقته فقط قد يتوقف الاول وان كان بوقته ووقته
الثالث فقط ففي الاول نصفا على الذم **قوله** على الاول الهما ان مات بوقوع
الثالث عليه جذب الاول له ولما جذب له الثالث لانه معد وان كان الثالث
كان قد رد على نفسه به ولا فلاش على الثالث لانه معد وان كان الثالث
ومستوفى او مستوفى تاج **قوله** ودية الاول على الثاني يعني هلك من وقته الثاني والثالث
والرابع اما ان هلك من وقته الثاني فقط قد منعه هلك من وقته الثاني والثالث
والثالث فقط على الثاني نصفا على الذم هلك من وقته الثاني والثالث
نصفيين القياس بل وعلى الرابع ان مات بوقته هلك من وقته الثاني والثالث
به تاج **قوله** بل ما توفى بسقوطه اي او كان الميراثية موت الواقع فيه بنفس الوقوع
او كان فيه ما يعرفه فيقتله قائم في الاقناع وكذا لو مات في ذلك **قوله** ورضن ما تملك
اي من نفس وماله **قوله** غير مضطرب او خائف الاضطرار كما سياتي في الاضطرار
فقط لان ما يظلمه **قوله** حتى مات اي مات المضطر منه رب لتمام او ان شرب
قوله وهو عا جزاء عن دفع الخنزير **قوله** ولم يرد فان دام غيبا في ذيات الاضطرار
ان فيه دم **قوله** ورضن ايضا اي يرضن من ارضه او يضرب حيا في القنع او المضروب
عليه او غيره لا يجازى بالدية بخلاف العاقلة في شدة **قوله** او استعدت
بالضطره انسان حاكما على حامله ابتداء اي بلا استعدا **قوله** ما كانت
بسببه اي بسبب استعداده وظاهره وان كانت طائفة **قوله** لرضن اي يرضن
خلفا **قوله** ويحق كبريتا **قوله** ذلك اي انما يتوقف او حمله **قوله** عادة اي بحسب
العتاد وعلى ايضا ان يرضن به صارب الطعام وان لم يظلم الحامل بخلاف
المضطر ان طعامه غير المضطر فانه لا يرضن اذ لم يظلم ولما الفرق ان سئل
يرجى الطعام وجذب رب الطعام فقد وتسبب لثمة الحامل بخلاف من لم يظلم طعامه
اضطر اليه الغير فانه لا يتعد ولا يتسبب في الاضطرار على ما نقل **قوله** صفة
قال في القنى والشريح واذ كان الما موصفا لا يبر فليس ان كان غير الاضطرار قاله
في الفروع ولعل مراد الخنزير ما جرى به عرف وعادة لغرابه وصحة وتعليم ويحق
فهذا يتعد الاضطرار وقد كان ابن عباس يليب مع الضمان فيمنع النبي صلى الله
عليه وآله الى مساوية قاله في شرح مسلم لا يقال هذا تصرف في منفعة النبي صلى الله
عليه وآله في ريسه وورد الشرح بالسماحة به الحاجة وطرد به العرفا وغير المسلمين
التي تشرح اقباع **قوله** على اي او على غيره **باب** مقادير ذوات النفس
بجمع مقادير ذوات النفس **قوله** فقط اي دون הכל لا بها الاضطرار **قوله** و
بما نظري دية عمد وشبهه **قوله** لا يغير بل اي لعدم وروده **قوله** وان شقها ونصفيها